

واشنطن لن تمنع إسرائيل من ضرب المخزون غير التقليدي لسوريا

يحيى دبوقة

يبدو أن إسرائيل أضافت إلى «طاولته» الخيارات الشهيرة، إلى جانب خيار الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، خياراً جديداً، هو الهجوم على المخزون غير التقليدي من الأسلحة السورية، ومنع وصوله إلى حزب الله في لبنان. ومع أن القيام بضربة من هذا النوع، وتحديدًا ضد «قوافل» تعبر الحدود، هي استخبارية بامتياز، وتتطلب جهداً خاصاً وسرياً ومركزاً وعنصر مباحثة وإعداداً مسبقاً وغير معلن، إلا أن إسرائيل تفضل، كما يبدو، الحديث الصاخب والصرخ والتهديد، الأمر الذي يستاهل التأمل في جدية التهديد.

وجدد وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيدور ليرمان، أمس، تحذيره من أن إسرائيل سترد على الفور وبحزم، إذا رصدت نقل أسلحة كيميائية أو بيولوجية من سوريا إلى حزب الله، واصفاً هذا الأمر بخط أحمر. وذكر، في حديث للإذاعة الإسرائيلية أمس، أنه أوضح هذا خلال لقاءاته بمسؤولين أوروبيين، مشيراً إلى أن المسؤولين الأوروبيين فهموا الرسالة تماماً. وأضاف أن «النظام السوري هو الآخر فهم الرسالة، إذ ان الناطقين

باسمه سارعوا إلى الإعلان أن مخزون الأسلحة الكيميائية تحت حراسة الجيش السوري، ولن ينقل إلى أي جهة».

من جهتها، أكدت مصادر أمنية إسرائيلية أن الولايات المتحدة لن تمنع إسرائيل من توجيه ضربة عسكرية لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، مشيرة إلى أنه تجري اتصالات بين إسرائيل وأميركا لاختيار السبيل الأمثل لإحباط نقل هذه الأسلحة إلى حزب الله في لبنان.

وكانت الضربة العسكرية الإسرائيلية في سوريا، وتحذير رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بني غانتس، من أنها قد تؤدي إلى حرب، قد شغلت المحللين والخبراء الإسرائيليين،



تحذير بني غانتس من ضرب سوريا يشغل الإعلام



وأن يتسنى البدء بحل سياسي، وأولاً وقبل كل شيء بدء حوار سياسي». فيما غادر 150 عنصراً من بعثة المراقبة الدولية، بسبب قرار بخفض عديدهم إلى النصف، بحسب ما أفاد مراقبان رفعا الكشف عن اسميهما لوكالة «فرانس برس».

في السياق، لفت الرئيس الجديد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة باباكار جاي، في أول تصريحاته، إلى أنه «سيكون هناك في هذا النفق بصيص ضوء يتيح لنا وقف العنف والحد منه. لدينا 30 يوماً، واليوم يتبقى 27، سنغتنم كل فرصة سانحة لتخفيف معاناة السكان».

من جهته، قال وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالح، أمس، إن التفاهم والاتفاق بين الحكومة السورية والمعارضة أفضل السبل لحل الأزمة في سوريا. ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا» إلى صالح قوله، على هامش اجتماع لمجلس الوزراء، «إننا على اتصال بالمعارضة السورية منذ حوالي عام، وأعرينا عن استعدادنا لاستضافة اجتماع بين الحكومة والمعارضة. لكن صالح لفت إلى أن «المعارضة السورية متشعبة وتضم وجهات نظر مختلفة، وتتلقى دعماً من الآخرين».

على صعيد آخر، أفاد متحدان باسم «المجلس الوطني السوري»، أمس، أن السفير السوري لدى الإمارات العربية المتحدة انشق هو وزوجته سفيرة سوريا لدى قبرص وتوجهتا إلى قطر. وقال المتحدث باسم المجلس محمد سمريني إن «سفير سوريا في الإمارات العربية المتحدة، عبد اللطيف الدباغ، موجود الآن في قطر». وأضاف سمريني أن «الدباغ متزوج من لمياء الحريري، سفيرة سوريا لدى قبرص التي انشقت وتوجهت أيضاً إلى قطر بالتنسيق مع زوجها».

(أ ف ب، رويترز، يو بي أي، إرنا)

التبرعات السعودية تجمع 136 مليون ريال

أعلن موقع «الحملة الوطنية السعودية لإغاثة الشعب السوري» أن إجمالي التبرعات النقدية المقدمة للحملة في يومها الثاني بلغ أكثر من 136 مليون ريال. وكانت الحملة قد أعلنت، أول من أمس، أنها جمعت أكثر من 121 مليون ريال في يومها



الأول، منها التبرع الذي قدمه الملك عبد الله بن عبد العزيز (الصورة) (20 مليون ريال) وتبرع ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز (10 ملايين ريال). (يو بي أي)

اتهام شركة فرنسية ببيع معدات لامشوق

اتهم «الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان» و«رابطة حقوق الإنسان» شركة «كوسموس»، ومقرها باريس، بتوفير «معدات مراقبة يستخدمها النظام السوري في مراقبة معارضيه»، كما أعلن محامي الاتحاد باتريك بودوان، بينما أكدت «كوسموس» أن «ليس لديها مطلقاً ما تلام عليه». وكتب المحامي بودوان، في شكواه المقدمة للسلطات الفرنسية، «يبدو أن شركة كوسموس اتهمت أكثر من مرة بالمساهمة في إنها وفرت للنظام السوري معدات المراقبة الإلكترونية الضرورية لقمع كل معارضة سياسية أو فكرية». وشرحت الشركة على موقعها الإلكتروني أنها وفرت «تقنية شبكة استخبارات تحدد وتحلل في الوقت الحقيقي المعلومات التي تعبر الشبكات».

(أ ف ب)

تركيا لن توقف الصادرات الكهربائية

أكد وزير الطاقة التركي، تانر يلدين، أمس، أن تركيا لن توقف صادراتها من الكهرباء إلى سوريا، بعد أن كانت هذه الخطوة مطروحة أواخر شهر حزيران إثر إسقاط الدفاعات الجوية السورية طائرة حربية تركية. ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن يلدين، قوله على هامش مؤتمر في انقره، إن «الشعب السوري بحاجة الآن إلى الكهرباء أكثر من أي وقت مضى». وكان نائب رئيس الوزراء، بولنت ارينتش، قد قال عقب اجتماع للحكومة «اعتبرنا حتى الآن أن من المناسب تزويد سوريا بالكهرباء لأسباب إنسانية».

(أ ف ب)

فارجي

الاسبوع الفائت. وقال وزير الجمارك والتجارة، حياتي يازجي، في مؤتمر صحفي، إن «خروج المواطنين الأتراك عبر معابر جبلغوزو واونتشونبينار وكركاميس توقف، لأن الأمن غير متوافر في الجهة المقابلة». وقالت مصادر رسمية تركية إنه عند معبر باب الهوى جرى تخريب ثلاثين شاحنة تركية، واحراق تسع منها بين الخميس والجمعة. وأوضح وزير الجمارك أن المعبرين الآخرين مع سوريا، وهما يايلاداغي واكتشاكالي، الواقعان على التوالي قبالة كسب والتل الأبيض لا يزالان يعملان في شكل طبيعي، رغم أن نشاطهما تقلص كثيراً بسبب أعمال العنف في سوريا. وقال الوزير أيضاً: «أسمع كلمات مثل اغلاق الحدود وتطبيق حظر. هذا الامر غير وارد على الاطلاق».

في سياق آخر، بحث المسؤولون الأتراك، أمس، أنشطة حزب العمال الكردستاني في سوريا. وقال مكتب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، في بيان، إن «التطورات الأخيرة في سوريا وأنشطة المنظمة الارهابية الانفصالية في بلادنا وفي الدول المجاورة، جرى تناولها خلال الاجتماع»، برئاسة اردوغان. وذكرت وكالة «أنباء الاناضول» أن رئيس أركان الجيش الجنرال نجدت اوزيل، ووزير الخارجية احمد داوود اوغلو، ووزير الداخلية ادريس نعيم شاهين، ووزير الدفاع عصمت يلماز، ورئيس الاستخبارات حقان فيدان، شاركوا في الاجتماع الذي استمر أكثر من ساعتين. وأضاف البيان أنه «جرى مناقشة الإجراءات الإضافية الواجب اتخاذها على كل الصعيد في ما يتصل بأمننا القومي»، من دون توضيح هذه الإجراءات.

(أ ف ب، رويترز، يو بي أي)

